الاتحاد الأوروبي يدعو للاستعداد لخروج فوضوي عواقبه وخيمة.. وكلفته 14 مليار دولار على بريطانيا

البرلمان يتحدى جونسون ويقرّ قانوناً يمنع «بريكست» دون اتفاق

مجسم لساعة «بيغ بن» على «المشنقة» خلال مسيرة احتجاجية امام البرلمان البريطاني امس (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تلقى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون صفعة جديدة من مجلس العموم الذي اقر أمس مشروع قانون يمنع محاولاته الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست» دون اتفاق، وبالتالي أصبح حتميا عليه أن يلجأ إلى سلاح الانتخابات المبكرة كما هدد قبل التصويت.

وخلال الجلسة العاصفة التي سبقت الاقرار، تحدى جونسون خصمه السياسي زعيم المعارضة العمالية جيريمي كوربين بأن يدعم إجراء انتخابات اقترح أن تكون في 15 أكتوبر «من أجل إفساح المجال لشعب هذا البلد للتعبير عن رأيه».

وطرح النواب «الثائرون» على جونسون، التشريع الجديد لتصويت، يلزمه بمحاولة الحصول على اتفاق لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يعتبرونه ضروريا لتجنب الكوارث الاقتصادية.

وبعد الصفعة التي تلقاها بخسارته الغالبية في البرلمان، أصبح قانون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في صلب معركة مريرة بين جونسون والبرلمان.

ووصف جونسون القانون بـ«قانون الاستسلام»، ومن شأنه أن يضع قيودا مهمة على ما يمكن لرئيس وزراء بريطاني أن يفعله او لا يفعله.

وأصبح زمام المبادرة بيد النواب الرافضين لحصول بريكست بدون اتفاق، بعد فوزهم المدوي بتصويت مجلس العموم أمس الأول، إذ أتت نتيجة التصويت 328 للرافضين مقابل 301، وسمح لهم هذا الفوز بطرح مشروع القانون على البرلمان أمس، يلزم رئيس الوزراء المحافظ بإرسال كتاب إلى بروكسل يطلب فيه إرجاء بريكست إلى 31 يناير 2020 إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي ينظم خروج المملكة من صفوفه.

والهزيمة التي تكبدها جونسون تحققت بفضل انشقاق 21 نائبا محافظا وتصويتهم إلى جانب نواب المعارضة العمالية. ومن أبرز النواب الذين تمردوا على رغبة رئيس الوزراء وصوتوا إلى جانب المعارضة نيكولاس سومس حفيد رئيس الوزراء الراحل وينستون تشرشل وفيليب هاموند وزير المالية السابق. وسيتم طرد هؤلاء النواب الـ21 جميعا من حزب المحافظين وفقا لما توعدهم بذلك جونسون.

غير أن جونسون المصمم على إنجاز بريكست باتفاق أو بدونه في نهاية الشهر المقبل لم يترك شيئا للصدفة، فهو أحال إلى مجلس العموم مذكرة لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة في 14 أكتوبر. لكن إقرار هذه المذكرة يتطلب أغلبية ثلثي النواب وهي معركة جديدة قد يخوضها جونسون.

في هذه الاثناء، وجهت بروكسل أمس دعوة أخيرة الى الأوروبيين للاستعداد لبريكست بدون اتفاق وعواقبه الوخيمة، معتبرة أن «خطرا» كهذا يزداد بسبب الأزمة السياسية في المملكة المتحدة.

وترى المفوضية الأوروبية أن الصعوبات التي يواجهها رئيس الوزراء البريطاني، في ظل رفض نواب من حزبه استراتيجيته في شأن بريكست، تزيد احتمال خروج قاس (او بدون اتفاق) للمملكة المتحدة في 31 اكتوبر المقبل.

وفي بيان صدر أمس، لاحظت المفوضية «أن الوقت القصير المتبقي والوضع السياسي في المملكة المتحدة أديا الى ازدياد خطر خروج المملكة المتحدة في هذا الموعد من دون اتفاق».

وأضافت أن سيناريو مماثلا «سيؤدي بالتأكيد الى اضطرابات كبيرة بالنسبة الى المواطنين والشركات وستكون له تداعيات اقتصادية خطيرة، هي أكبر في المملكة المتحدة منها في الدول الاعضاء».

ونبهت الامم المتحدة الى أن بريكست من دون اتفاق سيتسبب بخسارة البريطانيين 14,6 مليار يورو من الصادرات الى الاتحاد الاوروبي. ودعت المفوضية الاوروبيين خصوصا الى «عدم التعويل على فرضية مفادها أن المملكة المتحدة ستطلب تمديدا ثالثا (لموعد بريكست)». لكن ديبلوماسيا أوروبيا رأى أن قادة الاتحاد الأوروبي قد يوافقون على طلب كهذا لتجنب «بريكست فوضوي». وأوضح الديبلوماسي المذكور لفرانس برس أن «المشكلة الرئيسية تتمثل في انعدام التوافق بين الحكومة والبرلمان البريطانيين على ما يريدانه».

واعتبر أن من شأن اجراء انتخابات تشريعية مبكرة في 15 اكتوبر، بناء على اقتراح جونسون، «توضيح» الامور.

وأبدت المفوضية استعدادها «للنظر في كل الاقتراحات» البريطانية للتوصل الى اتفاق، وخصوصا في شأن قضية الحدود الايرلندية الشائكة التي تتعثر حولها المفاوضات.

وينص اتفاق بريكست على ما يسمى «شبكة أمان» تتيح في نهاية المطاف ابقاء المملكة المتحدة برمتها ضمن الاتحاد الجمركي لتفادي عودة حدود فعلية بين اقليم ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا.

لكن جونسون يرفض هذا البند جملة وتفصيلا، في حين يعتبر الاتحاد الأوروبي انه «الحل الوحيد» للحفاظ على اتفاق السلام في ايرلندا الشمالية والسوق الموحدة، رافضا التفاوض عليه مجددا من دون حل بديل.

نتنياهو يستجدي أصوات المستوطنين المتطرفين باقتحام مدينة الخليل لأول مرة

قوات الاحتلال خلال التضييق على حركة الفلسطينيين في الخليل قبل زيارة نتنياهو امس (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: صعد الاحتلال الإسرائيلي إجراءاته التعسفية في مدينة الخليل بالضفة الغربية امس قبيل اقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المدينة لإحياء الذكرى الـ90 لـ«ثورة البراق» والترويج لروايات الاحتلال.

وشارك نتنياهو في اقتحام الخليل من خلال حملته الانتخابية ومحاولاته لكسب أصوات المستوطنين المتطرفين.

وأغلقت قوات الاحتلال المحال التجارية الممتدة من حارة «السلايمة» إلى منطقة «تل الرميدة» وسط الخليل إضافة إلى منطقة واد الحصين وحارة جابر وشددت اجراءاتها القمعية بحق المواطنين على الحواجز المنتشرة وسط البلدة القديمة.

وأخلت قوات الاحتلال مدرسة «قرطبة» الواقعة في «تل الرميدة» وسائر المدارس في البلدة القديمة من الطلاب وهيئاتها التدريسية، إضافة الي إغلاق مدخل حارة جابر في البلدة القديمة من الخليل المؤدي الى «الحرم الابراهيمي» بالحواجز الاسمنتية.

وأجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي كافة المحلات التجارية الواقعة على جانبي الشارع من منطقة «الراس» بجوار مستوطنة «كريات أربع» حتى المسجد الإبراهيمي بالخليل على إغلاق أبوابها.

وتعتبر «ثورة البراق» عام 1929 أول ثورة تشتعل في فلسطين ضد الوجودين الصهيوني والبريطاني وأسفرت عن سقوط 133 قتيلا يهوديا وجرح 339 آخرين فيما بلغ عدد الشهداء العرب 116 وإصابة 232 جريحا.

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية زيارة نتنياهو، واعتبرت هذه الزيارة استعمارية عنصرية بامتياز يقوم بها نتنياهو في أوج معركته الانتخابية في محاولة لاستمالة الأصوات من اليمين واليمين المتطرف لصالحه، وتأتي في إطار مخططات اليمين الحاكم في إسرائيل لتهويد البلدة القديمة في الخليل بما فيها الحرم الإبراهيمي الشريف، ومصادرة سوق الجملة ومنحه للمستوطنين، خاصة أن المستشار القضائي لحكومة الاحتلال كان قد أصدر أمرا بوقف سيطرة بلدية الخليل على السوق.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

المحتجون يعتبرون سحب هونغ كونغ قانون «تسليم المطلوبين».. «خدعة»

هونغ كونغ ـ وكالات: أعلنت رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ كاري لام رسميا امس سحب مشروع قانون تسليم المطلوبين للصين المثير للجدل الذي تسبب في ثلاثة أشهر من التظاهرات المطالبة بالديموقراطية، ما يمثل تنازلا لأحد المطالب الرئيسية الخمسة للمتظاهرين.

وبعد رفضها لأشهر سحب مشروع القانون الذي يتيح تسليم المشتبه بارتكابهم جرائم إلى البر الصيني، تنازلت كاري لام عن موقفها، داعية إلى الهدوء.

وقالت لام في تسجيل مصور نشره مكتبها امس إن «الحكومة ستسحب رسميا مشروع القانون من أجل تهدئة قلق المواطنين بشكل تام».

وبعد أن نزل الملايين إلى الشارع أعلنت لام عن تعليق مشروع القانون، لكنها أغضبت المتظاهرين برفضها المتكرر سحبه رسميا.

وتحولت الحركة الاحتجاجية إلى حملة أوسع شملت مطالبات بتحقيق مستقل في اتهامات للشرطة باستخدام أساليب وحشية ضد المتظاهرين، وبعفو عن المعتقلين.

ويتمثل مطلب آخر في أن يتمكن أهالي هونغ كونغ من انتخاب مسؤوليهم مباشرة، وهو خط أحمر كبير لبكين.

وخلال معظم الأشهر الـ 3 الماضية، لزمت لام نبرة تحد، وبدت إما غير راغبة أو غير قادرة على القيام بتنازلات.

وامتلأت منتديات النقاش على الإنترنت والتي تستخدمها الحركة المطالبة بالديموقراطية امس بتعليقات غاضبة اعتبرت أن سحب مشروع القانون لن يضع حدا للتظاهرات.

ومن الرسائل التي تم تشاركها بشكل كبير على تطبيق تليغرام «أكثر من ألف شخص اعتقلوا، وعدد لا يحصى جرحوا».

وأضافت الرسالة «5 مطالب رئيسية، لا مطلب أقل. حرروا هونغ كونغ، ثورة الآن».

من جهة أخرى، ناشد نشطاء الحركة المطالبة بالديموقراطية المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي تزور الصين في الأيام القادمة، مساعدتهم وذلك في رسالة نشرتها صحيفة بيلد الألمانية.

وجاء في الرسالة الموجهة الى ميركل: «ساعدينا. لقد نشأتم في ألمانيا الشرقية. وعرفتم بشكل مباشر أهوال حكومة ديكتاتورية»، بحسب ما يقول النشطاء ومن بينهم جوشوا وونغ في الرسالة التي كتبت بالألمانية.

وتتابع الرسالة «الألمان وقفوا بشجاعة في الخطوط الأمامية للحرب ضد الاستبداد في ثمانينيات القرن الماضي»، وذلك بعد 30 عاما على سقوط جدار برلين.

ومن المقرر أن تجري ميركل زيارة تستمر من اليوم حتى الأحد المقبل إلى الصين الشريك التجاري المهم لألمانيا، ويرافقها في الزيارة وفد اقتصادي كبير.

شملت 16 كياناً و10 أفراد وأكدت أنه لا استثناءات أو إعفاءات.. وروحاني يمهل أوروبا شهرين آخرين لإنقاذ الاتفاق النووي

عقوبات أميركية جديدة تسبق إعلان طهران خفض التزاماتها النووية

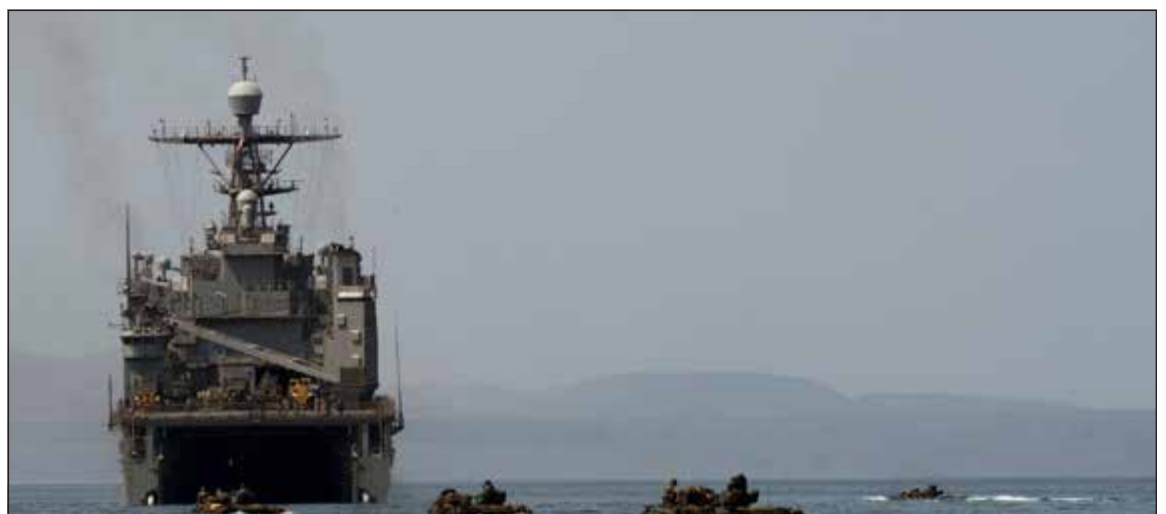
قطع حربية اميركية خلال ابحارها في خليج عدن مؤخراً وسط التوتر القائم بين واشنطن وطهران (رويترز)

عواصم ـ وكالات: شهد الملف الايراني سباقا في التصعيد أمس بين طهران وواشنطن، ما ينسف جهود الوساطة الفرنسية التي تحاول احتواء التوتر بين الجانبين.

وقبل ساعات من إعلان إيران مزيدا من التقليص في التزاماتها الواردة في الاتفاق النووي، اعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات جديدة عليها، تستهدف «شبكة للنقل البحري» متهمة ببيع النفط بشكل غير قانوني، بعد يوم واحد من العقوبات على وكالات الفضاء الايرانية.

وأعلنت وزارة الخزانة الاميركية في بيان ان هذه العقوبات تشمل 16 كيانا واحدى عشرة سفينة وعشرة افراد.

وأكدت وزارة الخزانة ان الشبكة التي طالتها العقوبات «يقودها فيلق القدس وحليفه الارهابي حزب الله» اللبناني، لافتة الى ان الطرفين يستفيدان «ماليا» من عملياتها.

وأضافت: «خلال العام الفائت، نقل فيلق القدس كميات من النفط بقيمة تناهز او تتجاوز مئات ملايين الدولارات عبر هذه الشبكة لصالح نظام الرئيس بشار الأسد الدموي» في سورية، و«حزب الله وأطراف آخرين خارج اطار القانون».

وقال وزير الخزانة ستيفن منوتشين ان «ايران تواصل استفزازاتها لزعزعة استقرار المنطقة والعالم»، مضيفا ان العقوبات الجديدة «تظهر بوضوح ان اولئك الذين يشترون النفط الايراني يدعمون بشكل مباشر الذراع الإرهابية لإيران، فيلق القدس التابع للحرس الثوري».

وتابعت واشنطن: ان الشبكة يديرها وزير النفط الايراني الأسبق رستم قاسمي الذي يتولى حاليا «مسؤولية كبيرة في فيلق القدس» وهو بين الافراد الذين شملتهم العقوبات.

من جهته، اعلنت الخارجية الاميركية رصد مكافآت مالية تصل الى 15 مليون دولار لأي شخص يقدم معلومات تساعد في استهداف «العمليات المالية للحرس الثوري وفيلق القدس».

وقال مسؤول في الادارة الاميركية «هذا تاريخي لأنها المرة الاولى التي تعرض فيها الولايات المتحدة مكافأة مقابل معلومات في اطار استهداف عمليات مالية لكيان حكومي».

وأكدت واشنطن أنه لا اعفاءات أو تنازلات ولا استثناءات من العقوبات لمنح خط ائتمان لإيران، لكن المبعوث الأميركي للشؤون الإيرانية براين هوك أكد في ذات الوقت أن «ترامب يود حل الخلافات مع إيران بالطرق الديبلوماسية»، متهما طهران بأنها تمارس «الابتزاز النووي» في محادثاتها مع الغرب.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني منح القوى الأوروبية أمس شهرين آخرين لإنقاذ الاتفاق النووي المبرم مع القوى الكبرى في عام 2015، محذرا من أن طهران لاتزال تعد العدة للمرحلة الثالثة من تقليص التزاماتها النووية في الاتفاق في خطوة قال انها ستحدث «آثارا هائلة».

وهدد روحاني، خلال جلسة مجلس الوزراء امس، باتخاذ المزيد من الإجراءات ما لم تفعل فرنسا وغيرها من الأطراف الأوروبية الموقعة على الاتفاق المزيد لحماية إيران من تأثير العقوبات الأميركية.

وبعدما اعتبر أن الجهود الديبلوماسية التي تبذلها فرنسا لمحاولة تجنب التدابير الإيرانية الجديدة لن تنجح على الأرجح قبل الموعد النهائي الذي حددته طهران، قال روحاني ان الإعلان الجديد سيركز على «تفاصيل (...) المرحلة الثالثة» من الاستراتيجية الإيرانية للحد من الالتزامات التي بدأتها في مايو الماضي، وفق ما جاء في بيان للرئاسة الإيرانية.

ولم يوضح الرئيس الايراني الكثير بشأن ما ستكون الخطوة التالية لطهران، مكتفيا بالقول «تبدو عادية الظاهر لكنها في محتواها تكتسب أهمية كبيرة»، وقال «ستكون أهم خطوة اتخذتها ايران في خفض التزاماتها النووية وستكون لها نتائج استثنائية، وستزيد من سرعة عمل منظمة الطاقة الذرية الايرانية وتفعيل نشاطاتها بصورة اكبر، أي ان الاجراء الايراني الذي سيعلن سيجعل المنظمة تسير بسرعة استثنائية للوصول لأهدافها».

على صعيد آخر، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية امس الإفراج عن سبعة من طاقم السفينة البريطانية «ستينا إمبيرو» المحتجزة المؤلف من 23 شخصا.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية (اسنا) عن المتحدث باسم الوزارة عباس موسوي القول انه على الرغم من أن الناقلة انتهكت القواعد المحلية، إلا أن السلطات الايرانية «ليس بينها وبين قبطان وطاقم الناقلة مشكلة»، مضيفا «هم أحرار ويمكنهم العودة لبلادهم».